آراء

هربوا عن طريق «الحرّسم»

أحمد عمر

من مبلغ الأقوام أنّ السفارة السويدية اشتكت السفارة السورية في برلين، لأنّ مراجعي السفارة السورية المخاتلين يستخدمون «حرسمات» السفارة السويدية، يدّعون مراجعة السفارة السويدية، ثم يسرعون إلى حراسيمها الأنيقة والنظيفة، فالسفارة السورية التي تجبي الجزية من رعاياها في الخارج، فتمدّ لهم سنتين بختم على جواز السفر بأغلى سعر في العالم تحرم مواطنيها من حقهم في طرح الحرّ والسمّ من أبدانهم في حراسم السفارة، فعملها هو زيادة الحرّ والسم، وعلمت أنّ الأمر يجري على السفارة المصرية أيضا. الحرّسم لفظ قُلب من المسرح وهو نقيضه، لأنّ الممثل يواجه العامّة في المسرح، أما الحرّسم فهو المسرح الذي يختلي المرء فيه بنفسه، ويطرح فيه حرّه وسمّه. وقرأت أن المخرج المصري الشهير يوسف شاهين قدم ضيفا إلى التلفزيون السوري، وقبل مقابلته مع توفيق حلاق، طلب أمنيته الأخيرة، وهي الدخول إلى الحرّسم.

تستعير أدبيات إعلامنا الموقر أسماء كثيرة للحرسم تأنفًا من ذكره، وهربًا من جرس الحروف الخشن، وتكبرا على الضعف البشري. أحيانا يوصف بعبارات سياسية تبخيسية وتعويضية غير مضحكة، مثل: الكونغرس، البيت الأبيض، مجلس الشعب.. ننقل من صفحة توفيق الحلاق بعد تصرّف: «يا سادة يا كرام، لا يوجد حرسمات نظيفة في الطوابق الخمسة من مبنى الإذاعة والتلفزيون. طلبت من «الأمن» فتح مكتب المدير العام، فهو وحده يملك حرسما خاصًا به، ولم يذكر جنس حرس الأمن الموّكلين بالحرّاسم، أهو أمن سياسي أم عسكري أم جوّي. اتصل الأمن بقائدهم المظفر، ومن ثم بسعادة المدير العام بجلالة قدره حتى سمحوا للمخرج المصري الشهير بدخول الحرّسم في الرمق الأخير». وعلمت، بعد أن فكّرت ونجّمت كثيرًا، أنّ شرف العربي في حرسمه. يوسف الشاروني في مذكراته عندما كان يزور بيتا من بيوت صحبه يتحرسم لضيق خلقي في مثانته، يطلب إذنًا بدخول الحرّسم، فيستمهله أهل الدار، حتى يختبروا أمر الحرّسم ويعدّوه.

وقد استلطفتُ ربط حلاق الأجل بالحرّسم، فالمرء إذا اشتكى منه عضوٌ تداعى له سائر الجسد بالسّهر والحمّىٰ، وقد تهبط الرئتان إلى منزلة المثانة، وتتبوأ الكليتان منزلة الرئتين، وهو الحال في معظم الدول العربية. واقعة يوسف شاهين التي يرويها الكاتب المصري أنيس منصور مشابهة، وهي قصة أصعب مهمة تلفزيونية كلفه بها عبد القادر حاتم، وزير الإعلام، قال له: «محمد علي كلاي في مصر في هيلتون». لم يطلب منه أن يلاكمه، وإنما أن يُجري حوارًا معه. فتحرّى عنه، فعرض الفكرة عليه، فرفضها فورًا. قبل الحركة التصحيحية التي صحّحت المسار السياسي، ونسيت تصحيح مسار الأخبثين، فتحرسم الشعب السوري وزاد معدل الحرّ والسمّ في جسمه، وكانت الحرّسمة أحد أنواع التعذيب في المعتقلات وأحد أساليب إكراه المعتقلين على الإقرار بذنوب لم يقترفوها. الكتاب الأخضر يروي قصة دون شيرلي، وهو واحدٌ من أفضل عازفي البيانو في العالم، دُعي لإقامة حفلة، «فارتفع معدل الحرّ والسمّ في جسمه، فقصد الحرّسم، فمُنع عنه، هو يستطيع أن يجلس مع البيض، وأن يأكل معهم، لكن مشاركة الحرّاسم مع البيض ممنوعة، فهو أسود، لقد كان الحرّسم شرفًا يحرم البيضُ السودَ منه، فأخذ سيارة أجرة إلى بيته، وتخلص من حرّه وسمّه، وعاد إلى الحفلة. اشتكت السفارة السويدية التي تقابل السفارة السورية في برلين إليها، فهما متجاورتان ومبنيان في الشارع نفسه، من أنّ المراجعين السوريين يطرحون أحقادهم وسمومهم في حراسم السفارة السويدية، يدّعون زيارة السفارة للاستعلام، ثم يتحرّرون من الخريف في حراسمهم الربيعية، فموظفو السفارة السورية «البيض» يحرمون رعاياهم من مسِّ شرف حرسمهم بسوء.

إننا نسخّر النصف الأعلى من البدن لخدمة النصف الأسفل، ومعظم الصراعات البشرية تدندن حول الحرسم، حتى إن أسرى جلبوع الستة خلعوا الحرسم وهربوا.

دراويش جيل الستينيات

عبد الحكيم حيدر

1. عبد الحكيم قاسم.. لو لم يكن كاتبا لكان درويشا، وله قبة وتشدّ إليه الرحال، وطين قريته «البندرة»، ليس ببعيد عن السيّد البدوي، كان ليّنا في الحب كعود ياسمين، يتيه بدلالٍ في محبوبته التي كثيرا ما كانت في مخيلته هي «زبيدة»، وكان في الحق درويشا، فجأةً يخرُج من المقام بعفرة حاملا سيفه أو ملاماته.

2. كان دائما ما يتأرجح ما بين حكايتين أو عذابين أو فرحين، نفسه والناس، كان مشغولا بنفسه من دون أن يكون أنانيا، ومحبا للناس ولطافتهم، من دون أن يكون مبتزّا، درويش كتب ومن بيت دراويش أحبوا الإنشاد والزرع والنساء والجمال والموت. الغريب أن عبد الحكيم أنصت بشغف للموت، في «طرف من خبر الآخرة»، من دون أن يكون عبدا للموت أو أثيرا لقهره، حتى زحف عليه المرض، وهو في شرخ موهبته، فعجزت الروح وحدها عن إكمال الفرح والكتابة، وما زال الدرويش في كل قراءةٍ ينشر عطره في كتابة جيل بكامله، فيمسح عنهم بعض الذنوب.

3. محمد حافظ رجب.. بدأ من جوار البحر ثائرا على كل شيء، سلطة الأب، والعمل معه، وحتى السكن في البيت نفسه، واتجه إلى مهنةٍ تقرّبه من نفسه، ومن مشاهدة الناس والفرح الجميل وجنون حركة الناس في محطة الرمل، وهو على صمته ومتابعته خلف تجارته البسيطة في «بنكيته». كان يريد أن يقول للعالم: أنا هنا حزين وثائر، وتجارتكم ما هي إلا وهم ما، وهم يقودُه مردةٌ من فنجان الزعماء وكرة القدم والتلفزيون، وحتى قصر الملكة بلقيس، وهمٌ يحرّض المساكين على الجنون في «حي غربال»، وأزقته، وهم أقرب إلى بغال البلدية. ولمّا زاد حزنه حتى فاض، ترك البحر وذهب بنار ثورته وكتاباته للقاهرة الراقدة بين صهدين، وشهر سيفه في وجه الجميع، وخصوصا مؤسسة الكتابة وسدنتها، وأعلن «نحن جيل بلا أساتذة»، حتى صار علما يقطر في كل أسبوع جنونا ونارا وقصصا، فتكالب عليه «جيله»، لقتله، فعاد ثانية إلى البحر، وصمت ربع قرن، ثم عاد بعد ما ضربه الحزن، وصار له «مقامٌ» صغيرٌ في بيته يطلّ منه على البحر، غرفة لا يفارقها، حتى لملم أحزانه بعد ما تعدّى الثمانين بكتابةٍ صعبة التقليد أبدا، لأنها من وهج روحه هو، لا من كتب أحد، ولا لغة أحد.

4. يحيي الطاهر عبدالله.. صعلوك نبيه ومتنمر ونبيل، وله شكيمة، وله صمته أيضا وأحزانه الخاصة جدا. كان يتأهب لعشرين سنة لارتكاب جنايةٍ ما كي يرتحل إلى أي مكانٍ ويكتب. الصحاب ونسه والليل صديقه، وخصوصا الغرباء، عن قصدٍ ممكن، أوٌ عن رؤيةٍ، أو عن نكايةٍ في تأدّب القاهرة الأملس. كانت الخشونة ديدنه، حتى في العمل السياسي. أما الكتابة فيرجع إلى هناك، إلى شيءٍ ما داخله، وعين فاحصة كعين صقر، ولغة خاصة، لا فيها طراوة الغناء، ولا سبك الإنشاء المحفوظ، وكأنها غناء عصافير كان يُنصت لها في أحزانه، حينما ولد في الجنوب، وكأنها غناء الحزانى للحجاز أو الشام أو للعمل في فلسطين أو للارتحال شمالا للعمل في أسواق الخضار في البيع والشراء أو لبيع الفخّار في المراكب والتجارة في العسل والحبال والبلح في ميناء بولاق. كان يحبّ الطيبين من أبناء السوق، كالأعور وأصحاب العاهات ومخالي «في الكتابة خاصة»، ويعرف مهرّب الكيف في الحقائب، والدكاترة وقد سافروا إلى اليمن لجلب العباءات لعشيقاتهم مع الذهب، والأقراط والعطور والدولارات. كان يرى عظمته في زهده وجنونه معا، وما القاهرة سوى مزرعةٍ لأفراخ البيض والكتابة، حتى صادفه القدر بعد ما زهت له الدنيا وارتاح القلب في حادث سيارةٍ، حاول أن يقفز من السيارة قبل موته، فلم يمت سواه.

5. فاروق عبد القادر.. كيف يحكي عن الستينيات في النقد، وينسى سيفها الواضح، كيف يحكي عن الزهد في السلطة والابتعاد عنها تماما في مقهاه، ولا يكون فاروق عنوانا للكلام. كيف نتكلم عن نزاهة النقد ولا يكون فاروق هو إمام المائدة فيها، حتى ذهب، هو الآخر، من دون أن يطلب أي شيء، فاستكثر عليه الصغار ألا يمرّ الرجل هكذا شريفا من دون أن يدمغ «بالأخذ»، حتى وهو ميّت، فمنحوه من قبره جائزة الدولة التقديرية. ولا أعرف لو عاد فاروق ورآها على جدران بيته، ماذا سيفعل فيها؟

في أفول «العدالة والتنمية» المغربي

عمر كوش

كانت توقعات أغلب المهتمين بالشأن المغربي تذهب في اتجاه تراجع حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية والمجالس المحلية والجهوية، التي جرت في 8 من سبتمبر/ أيلول الجاري، لكن نتائجها كانت صادمة بالنسبة إلى هذا الحزب، نظراً إلى التراجع الكبير في عدد المقاعد التي حصل عليها في البرلمان (13 مقعداً)، بعد أن كان حائزاً على صدارة برلمانية حصل عليها في انتخابات 2016 (125 مقعداً)، الأمر الذي يشكّل هزيمة قاسية لهذا الحزب الذي يُعرّف نفسه بأنه ذو «مرجعية إسلامية»، لتضاف هذه الهزيمة إلى سلسلة الهزائم والنكسات التي عانت منها الأحزاب والحركات السياسية الإسلامية في البلدان العربية التي وصلت إلى الحكم بعد اندلاع الثورات العربية.

وكانت لافتة خسارة قيادات حزب العدالة والتنمية التي ترشّحت في الانتخابات، بمن فيهم الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، رئيس الوزراء، سعد الدين العثماني، مقاعدهم في دوائرهم الخاصة، إلى جانب خسارة الحزب معظم معاقله الانتخابية في المدن والأرياف المغربية، الأمر الذي يشير إلى أفول نجم هذا الحزب، بالنظر إلى حجم التراجع الكبير في شعبيته وقياداته، وفقدان ثقة الناخب المغربي بهم، نتيجة عجزهم وفشلهم في مواجهة التحدّيات التي واجهتهم على مختلف المستويات السياسية والتنظيمية والاجتماعية، ووصلت إلى درجةٍ سيجد الحزب نفسه عاجزاً عن تشكيل كتلة نيابية داخل البرلمان المقبل، نظراً إلى أن القانون الداخلي للبرلمان المغربي يشترط حيازة أي حزب 20 مقعداً على الأقل كي يشكلها، وبالتالي سيضطر إلى العمل داخل البرلمان من دون أن يحوز نوابه وسائل التأثير والفاعلية في نقاشات البرلمان الجديد وقراراته.

ويبدو أن هزيمة الحزب الانتخابية جاءت تتويجاً لعوامل عديدة، يخصّ بعضها الحزب وممارساته، وبعضها الآخر يخصّ الحياة السياسية في البلاد، والتي يتحكّم بجميع خيوطها «المخزن» (القصر والسلطة العليا)، لكنها في النهاية تعبّر عن أزمة متعدّدة المستويات طاولت الحزب وقياداته، وبدأت إرهاصاتها تطفو على السطح، خصوصا مع لجوء بعض قادته إلى كيل الاتهامات والطعون وإطلاق تبريرات للفشل، والتي لم تصمد طويلاً لتُفسح المجال أمام ظهور المفاعيل الأولى داخل الحزب، مع إقرار الأمانة العامة للحزب بتحمّل مسؤولية الهزيمة، وتقديم أعضائها استقالاتهم، وفي مقدمتهم أمينه العام سعد الدين العثماني، والدعوة إلى عقد دورة استثنائية للمجلس الوطني للحزب. وتظهر الهزيمة الانتخابية للحزب أنه بدا وكأنه لا يمتلك قوة انتخابية حقيقية في يديه، بالنظر إلى تراجع شعبيته في ضوء انتقادات عديدة وجهت لأدائه الحكومي وسياساته في التعامل مع معظم الملفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وظهر ذلك جلياً من خلال مشاهد طرد الشباب المغربي مرشّحي حزب العدالة والتنمية، ومواجهتهم بانتقادات كثيرة، وأنهم لم يفوا بوعودهم الانتخابية بمحاربة الفساد وسواها، الأمر يشي بأن السنوات العشر التي هيمن فيها على البرلمان، وقاد الحكومة، لم تمكّنه من الحفاظ على قاعدة مناصريه، وأن ممارساته لم تحقق إنجازات اقتصادية وخدمية تصبّ في صالح الشعب المغربي، وخصوصا الفئات المتوسطة والفقيرة، التي علقت آمالها عليه في التخفيف من أثر الأزمات والضغوط المعيشية التي تعصف بالمغرب، وخصوصا ارتفاع معدّلات الفقر، وازدياد تركيز الثروة في أيادي فئة قليلة من المجتمع. وبالتالي، راحت عامة الناس تتحمّل تبعات الأزمات والإخفاقات المعيشية والاقتصادية، ثم جاءت جائحة فيروس كورونا كي تظهر عجز الحزب وإخفاقه في تخفيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي سبّبتها لهم.

والواقع أن التجربة السياسية المغربية، منذ أكثر من عقدين، بيّنت أن تغيير تركيبة الحكومات والبرلمان لا يفضي إلى تغيير أحوال المملكة وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، لأن القصر الملكي يتحكّم بجميع القرارات الأساسية، إذ على الرغم من أن المغرب يعتمد النظام الملكي الدستوري، إلا أن كلا من الحكومة والبرلمان لا سلطة لديهما يمكنها أن تتجاوز سلطات الملك، حيث إن تركيبة السلطة فيه يتمحور مبناها على مركزية قرار الملك وحده، بوصفه القوة السياسية الفاعلة الوحيدة في المملكة، لأنه يتمتع بسلطاتٍ واسعة، تمكّنه من السيطرة على جميع الأحزاب والقوى السياسية،

> تظهر الهزيمة الانتخابية للحزب أنه بدا وكأنه لا يمتلك قوة انتخابية حقيقية في يديه، بالنظر إلى تراجع شعبيته

وتمكّنه كذلك من إضعاف البرلمان والحكومة، وحتى القضاء وغيره، فالملك يتولى إعفاء الوزراء وتعيينهم في جميع الحكومات، كما يتولى النظر في مختلف القرارات التي تخصّ القطاعات الأساسية، مثل الطاقة والصناعة والزراعة والري وسواها، وقام بالدور الأساسي في توجيه قرارات الحكومة الخاصة لمواجهة جائحة فيروس كورونا. والملك هو من أعلن عن مشروع بلغت كلفته 12 مليار دولار لتوفير العناية الطبية والاجتماعية، وهو من اقترح «مشروع النموذج التنموي» ووافق عليه. وبالتالي، بقيت الحكومات التي شكلها حزب العدالة والتنمية، منذ عام 2012، مقيدة بالنظام الملكي، ولم تتمكن من تجاوزه. والمشكلة أن الحزب يعي ذلك تماماً، ورضي الدخول في اللعبة السياسية، بوصفه أسيراً، بينما الحاكم الفعلي هي «حكومة الظل»، التي يقودها ويوجّهها المخزن، وراحت حكومة العدالة والتنمية تنفذ سياسات تلك الحكومة، وباتت جزءاً من النظام وحاملاً لمشكلاته وإخفاقاته وأخطائه، ورضيت به بوصفه أمراً واقعاً وبراغماتياً، متذرّعة بشتى المبررات والمسوغات التي حولت قياداته إلى مجموعة من الانتهازيين، الذين قبلوا بأن يلعبوا دور الشخصيات التي تقوم بتمرير توجيهات القصر وخططه السياسية والتنموية وتنفيذها.

ولعل قبول «العدالة والتنمية» بدور وظيفي، في أعقاب حراك الشباب المغربي في 20 فبراير/ شباط 2011، أظهر أنه لم يكن في مستوى طموحات الحراك وناسه، وأنه بات جزءاً من عوامل الإحباط والرضوخ أمام الأمر الواقع وتسويغ مفاعيله، فلم تبذُل قياداته جهودا من أجل تدعيم مسار الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان، ولم تقدّم برامج اقتصادية يمكنها المساهمة في تحسين أوضاع المغاربة، بل انحازت إلى مطابخ المخزن الذي قام بتوظيفها لكي يمتصّ هزّات الحراك الاحتجاجي إبّان الثورات العربية، من خلال تمكين وصول الحزب إلى الحكم، ووضعه أمام الاختبار الشعبي، وإظهار إخفاقاته، وإدخاله في مطبّ التطبيع مع إسرائيل، وتمرير قانون زراعة الحشيش (أو الكانباس) وسوى ذلك.

والحاصل هو تبخّر طموحات شباب المغرب وناسه في الديمقراطية وتحسين ظروفهم المعيشية، مع فقدان الأمل في الحصول على مزيد من الحقوق المدنية والخيارات الانتخابية الحرّة، ومثلهم مثل المصريين والتوانسة والجزائريين والسوريين وغيرهم، شعروا بالخيبة بعدما سكنتهم المرارة، إذ لم يفلح حراكهم الاحتجاجي في تلبية طموحاتهم في التغيير، والتخلص من النخب الحاكمة، المدنية والعسكرية.

(كاتب سوري في إسطنبول)

كاريكاتير **عماد حجاج**

هل ينجح الأردن في تدوير زوايا الملف السوري؟

غازي دحمان

تشهد المنطقة، في الشهرين الأخيرين، حراكاً غير اعتيادي، يظهر على سطحه دور بارز للأردن، الذي يحاول، وبشكلٍ لا لبس فيه، تدوير الزوايا الحادّة في ملفات المنطقة، وبالتحديد الملف السوري، الذي يرتبط بفاعلين إقليميين ودوليين كثر، ما يعني أن جميع هؤلاء، بإرادتهم أو من دونها، إما سيكونون منخرطين في هذه العملية، أو أنهم سيضطرون لصياغة أسلوب مواجهة لهذا التحرك.

ليس خافياً أن الملف السوري من أكثر الملفات خطورة وتعقيداً. ونتيجة ذلك التعقيد، دخل هذا الملف في حالة ستاتيكو، بسبب خلافات الفاعلين على إدارته، وتصارع الرؤى حول الحل السياسي المنتظر، وحدّة الاستقطابات الناتجة عن هذا الصراع، ما أدى إلى انكفاء اللاعبين عن طرح أي مبادرةٍ جديدةٍ لتحريك الأوضاع الراكدة، والتي وصلت إلى حدود مأساوية.

إزاء هذا الوضع، لم يعد ممكناً التعاطي مع الملف السوري بشكل مباشر، أو بشكل شامل، وهو الأمر الذي تنبهت له بعض الأطراف الإقليمية، وخصوصا الأردن، والأطراف العربية التي تقف خلفه، والراغبة في تغيير المقاربة في الملف السوري، من الغرب.

تقوم المقاربة الجديدة على تدوير الزوايا الحادّة لتسهيل حصول عملية اختراق للملف المعقّد. وبالاعتماد على مفاتيح من نوع مراعاة الواقع الاقتصادي الإقليمي المنهك، وموقع سورية الجغرافي الحاكم، وخصوصا لجهة كونه بوابة أوروبا برّياً للأردن ومصر والخليج. وبالتالي، استمرار العقوبات عليه هو عقاب لهذه الأطراف، ووسيلة لقطع سلاسل التوريد مع أكبر سوق اقتصادية في العالم، الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى حقيقة أن بلداناً مثل لبنان محكومة جغرافياً بالمرور عبر سورية، وكذا إمكانات إنقاذه من مأزقه محكومة أيضاً بوصول الدعم العربي له من سورية.

من الطبيعي أن يتم طرح السؤال عن سبب هذا التحرّك في هذا التوقيت، مع أن الطابع العام أن العامل الاقتصادي هو المحرّك والدافع والمبرّر الرئيسي لهذا الحراك، لكن هذا العنوان يطوي تحته حزمةً من التداعيات التي ستُنتجها مخرجات الحراك القائم، إنْ بسبب ترقية النظام السوري من نظام معزول إلى أحد الأطراف السياسيين المنوط بهم إدارة مرحلة انتقالية للعلاقات الإقليمية والدولية في المنطقة، أو نتيجة التفاعلات التي ستترتب على هذا الحراك، سواء داخل نواة الحكم السورية، أو بالنسبة لردّات فعل اللاعبين الإقليميين والدوليين المحرّكين لنظام الأسد.

من حيث الشكل، يبدو أن الأردن يدير لعبةً هدفها النهائي إعادة تقييم أوزان اللاعبين في الملف السوري، عبر إضعاف التأثير الإيراني، ولكن بطريقة غير صدامية، عبر الالتفاف على الدور الإيراني، من خلال جملةٍ من الإجراءات التي لا تدخل ضمن دائرة التأثير الإيراني في سورية، ولا تتعارض معها، مثل تفعيل طرق التجارة بين سورية والدول العربية، أو دعم إعادة سورية إلى جامعة الدول العربية.

وهذه القضايا، على الرغم من أهميتها، لا تصطدم، من قريب أو بعيد، بالمشروع الإيراني في سورية، ما يضمن عدم إثارة العناصر المتطرّفة في إيران واضطرارها لردّات فعل عنيفة.

ولأن هذه المسارات يصعب التحرّك فيها بدون ضوء أخضر أميركي وروسي، فقد زار الملك عبد الله الثاني الولايات المتحدة وروسيا على التوالي، ويبدو أن ما جرى الإعلان عنه عقب الزيارتين لم يكن سوى كلام عام وبروتوكولي، في حين أن

> يبدو أن الأردن يدير لعبةً هدفها النهائي إعادة تقييم أوزان اللاعبين في الملف السوري

التسريبات المتتالية تؤكد أن ملك الأردن قد وضع على طاولة مباحثاته في واشنطن ولندن خططاً لإعادة صياغة، ليس الملف السوري وحسب، وإنما هندسة المنطقة من جديد، بما يضمن مصالح اللاعبين الأساسيين، الأميركي والروسي، ويخرج المنطقة من أوضاعها المأزقية نتيجة انهيار الدولة الوطنية في أكثر من بقعة. تقوم الركيزة الأساسية في هذه الخطط على طي صفحة الحرب السورية ونتائجها، فما دام لم تعد للاعبين الأساسيين على طرفي الصراع أهداف كبرى، من نوع تغيير النظام السوري، بالنسبة للولايات المتحدة، وما دامت روسيا قد وصلت إلى ذروة مطامحها في الملف السوري، ولم يعد هذا الملف قادراً على إضافة أشياء جديدة لموسكو، فإنه يتوجّب الانطلاق من هذه الحقائق لصياغة تسويةٍ لهذا الملف تساهم مخرجاتها في حل الأزمات التي تولدت عن الصراع السوري، اللاجئين والفوضى الأمنية وتحوّل سورية إلى مصنع للمخدّرات يهدّد الأمن الإقليمي والدولي.

(كاتب فلسطيني)

ملائكة «طالبان» تحوم فوق رؤوسنا

دلال البزري

«الثورة» الإسلامية الإيرانية سبقت حركة طالبان بإنزال النساء الإيرانيات في كَنَف الملالي. وبقيت، نسبياً، محدودة النطاق، بسبب أقلويتها المذهبية. ومع ذلك، كانت حركات إسلامية أخرى، خارج السلطة، وذات ثقل مذهبي سنّي، تجرّ النساء إلى أحضان الملالي والشيوخ. إذن، قبيل هذه، وبعيد تلك، كان يمكنك أن تلاحظ التراجع في حقوق النساء، على المستوى العملي، أكثر من الخطابي، أو البحثي. وكان ثمّة مقاومة للإثنين، بما تسمح به البيئات الضيقة والواسعة، وبما هو متوفر لديها من أدوات تفكير أو قول أو نشر.

أما الآن، فقد اكتمل العقد، مع تحوّل «طالبان» إلى سلطةٍ حاكمة، صار للأصوليتَين، الشيعية والسنية، مرجعية ثابتة في دولةٍ، لها نموذجها الصاعد أو الثابت. وخلفهما امرأة ملفّلفة بالسواد، كنعجة مرصودة للذبح أو للصفقات. طبعاً في قولي هذا شيء من المبالغة. ربما لتصوّر ما سيؤول إليه مصير النعجة هذه، لو بقيت على حالها من التسليم. ذلك أن عشرات الأحداث الصغيرة، غير المؤثرة على الأكبر منها، حصلت في الآونة الأخيرة. وهي من ثمار مناخ عام: صعود «طالبان» في أفغانستان، ورسوخ قوة سلطة الملالي الإيرانية. اخترتُ منها حدثَين قليلَين، مصري ولبناني:

في مصر، تذكير بفضيحة خالد يوسف العائدة إلى ثلاث سنوات: شريط فيديو يتسرّب إلى الملأ، وفيه خالد يوسف يمارس الجنس مع شابتَين، هما منى فاروق وشيماء الحاج، كان وعدهما بمنحهما أدواراً في أفلامه المقبلة. ومفهومٌ، وباعتراف الشابتين، انه هو الذي أعدّ العدّة لتصويرهما. وقتها كان للمخرج المشهور موقف معارض لتسليم جزيرتَي تيران وصنافير المصريتَين إلى العربية السعودية. هو نفسه الذي أخرج «تظاهرات الملايين» لتصعيد عبد الفتاح السيسي، ولطرد الإخوان المسلمين، فكان حنق السلطة منه شديداً، انتقمت منه أجهزتها بأن روّجت الفيديو، وبأوسع نطاق. ما دفع يوسف للهروب إلى فرنسا. أما الشابتان، فأحيلتا إلى النيابة العامة التي وجهت لهما تهمة «التحريض على الفسق»، بعدما اعترفتا بـ«ممارسة الرذيلة» في الشريط، و«ممارسة الجنس الجماعي مع آخر».. فأصابتهما وصمة العار الأبدية. بلغتا الحضيض المعنوي. وقُضي نهائياً على مستقبلهما المهني، والشخصي أيضاً.

الآن، عاد خالد يوسف إلى القاهرة، مكلّلا بأوراق غار وضعها على جبينه. ترحيبٌ يليق بأبطال عادوا ظافرين من جهاد. وكلمة واحدة تردّدت على لسان المخرج: إنه يبغض «الإخوان المسلمين»، وهذا فعل إيمانٍ تعويذي، يعني بالنسبة للحاكم أن المخرج عاد إلى بيت الطاعة، فكان ظهوره على الشاشات، محمولاً على الأكتاف، بانتصاره «على المصير»، وبمشاريع سينمائية جديدة وأشياء من هذا القبيل. ومن بين المستقبلين المهلّلين لعودة المخرج إلى حضن الوطن، قيادات من اليسار، ومن الثورة، وإعلاميون، وجميعهم معادون لـ«ظلامية الإخوان المسلمين»...

ثم مقال لكاتب «علماني»، «نقدي»، أو هكذا يقدّم نفسه. «يتعاطف» مع الشابتَين، بنوع من الشَفَقة، ثم يدينهما، ويبرئ المخرج بطل الفضيحة، بلغةٍ لا تخلو من الخبث «التنظيري»، إليكَ بعض مقاطعها: «سيكون من غير المنصف تحميل خالد يوسف ذنب ما جرى للشابتَين. يمكن لومه على خياراته السياسية (...). ربما يمكن لومه أيضاً على عودته (...) لقبوله تسوية (...) مقابل العودة لممارسة نشاطه الفني في مصر (...). لكن، ومرّة أخرى، لا يمكن لومه على ما لحق بشريكتَيه في الفيديو، فهذا سيكون بخساً لمأساتهما، عبر شخْصنة الإتهام، وحصره في شخصه، في حين إن ما يلزم هو الإشارة، بوضوح، إلى أن ما حدث لهما تقف وراءه منظومةٌ ذكورية شاملةٌ تتداخل مع منظومة القمع والفساد السياسيين. منظومة، في سياق مناوراتها الضحلة، وصراعاتها على إثبات النفوذ والولاء، لا ترى في النساء سوى أدواتٍ ووسائل، والأسوأ مجرّد خسائر جانبية».

.. كما ترى، الكاتب «النقدي» ليس بحاجة إلى أن يكون «إخوان مسلمين» كي يقف ضد النساء .. إنه فقط يتنسّم نسيم العبودية، محْتمياً بالعبارات الفضْفاضة إياها، من نوع «منظومة ذكورية»، أو «منظومة القمع» أو «منظومة الفساد».

ونسيم العبودية ذاته يهب في الهواء اللبناني. وقد حصل شيء يشبهه، وإنْ بنغمة مختلفة، ففي الوقت الذي سقطت فيه النساء في بئر الداخل والحياة البدائية التي تستلزم جهودا إضافية خارقة في العمل المنزلي، فوق الجهد المطلوب لدراية الماء والكهرباء والفقر الطارئ ..

في هذه الوضعية التراجعية على مستوى الحياة اليومية، والنساء فيها أكثر المتضرّرين، وبعد أكثر من سنةٍ من الأخذ والردّ، تخرج علينا التشكيلة الوزارية الجديدة، خالية من النساء، إلا واحدة، لحقيبة هامشية (تنمية إدارية). وحملة ليس معروفاً من أطلقها، ولكنها راجت ولقيت استحساناً وترويجاً في مواقع التواصل. موجّهة للوزيرات السابقات: «يلا (هيّا)... إلى المطبخ!».

علينا الاعتراف هنا بأن الوزيرات الست في الحكومة السابقة، يتغلب غيابهن على حضورهن. لا نعرف عنهن شيئاً يُذكر، حتى على مستوى الكلام المغْلوك الذي يجيده أربابهن. واحدةٌ فقط عُرفت بحسنها وجمالها، وطبيعة حقيبتها، الإعلام، فحفظنا صورتها. وزيرة واحدة في الحكومة الجديدة، بعد ست وزيرات في التي سبقتها...! وإمعاناً بالتردّي والتراجع، لم تنْطق الجمعيات النسوية والنسائية بكلمةٍ واحدة. لا في أثناء العام الذي دار فيه تأليف الحكومة، ولا بعيده .. كما درجت أن تفعل سابقاً للمطالبة بـ«إشراك النساء»، في مجلس الوزراء الجاري تشكيله. أو للاحتجاج على «عدم إنصاف النساء في الحقائب الوزارية».

ما سمحَ بمتابعة الدعوة إلى العودة إلى الأعمال المنزلية، بل الموت من أجلها، في تصريح الرجل الذي عُيِّن لتوه وزيراً للشؤون الاجتماعية، وبنبرة مؤنِّبة، قدّم «الحل»: على اللبنانيات أن يقلّدن الصينيات. أن يسْتغنينَ عن حفاضات الأطفال الورقية، ويعُدن إلى «الحفاضات القماش». «كيف» تسأل المذيعة؟ فيشرح الوزير: بسيطة .. ان يغسلن حفاضة القماش، ينْشرنها، يكْوينها، ويطْوينها! هذه التراجعات «الضئيلة» تشكّل جواً، مناخاً، تأثيراته غير مرئية. أقوى من الاقتصاد، ومن الإرادة والرؤية. لكن مكوّناته تتراكم شيئاً فشيئاً، لتصبح مشكلة عند النساء، هي تماماً عكس سابقتها من المشكلات: قبل هذا العهد الظلامي الجديد، المقنّع، الزاحف، كان السؤال المطروح: كيف يمكن لمجتمعاتٍ متخلفةٍ أن تتطوّر حياة نسائها عن طريق قيم غربية يحملها الغازي الغربي، أو المهيمن الغربي، أو وكلاؤه المحليون، أو نخبة ثقافية تلقّت قيمها من الغرب، وتعلمت في مدارسه وأتْقنت مناهجه؟

أما الآن، فالسؤال هو: كيف يمكن لمجتمعاتٍ تلقّت نساؤها كل هذه التأثيرات الغربية العميقة، وتحولت حياتهن عن حياة أمهاتهن وجداتهن، ومنذ مائة عام، في المدرسة، خصوصا، حيث خرجت المتعلمات والطبيبات إلخ ... كيف يمكن أن تعدنَ شرقاً، ليس إلى قبلها مباشرة، إنما قبلها بمئات الأعوام؟

(كاتبة لبنانية)

> مع تحول «طالبان» إلى سلطة حاكمة، صار للأصوليتَين، الشيعية والسنية، مرجعية ثابتة في دولة، لها نموذجها الصاعد أو الثابت

خبث تنظيري يبرئ خالد يوسف (عمرو مراغي/فرانس برس)

بيان شارد لنقابة

محمد أحمد بنّيس

تمثل الخبرة وبعدُ النظر والاستفادةُ من الأخطاء وقراءةُ ميزان القوى وإدارةُ التوازن بين الحسابات الاستراتيجية والتكتيكية مواردَ لا محيد عنها بالنسبة إلى الفاعل، الحزبي والسياسي، الذي يتوخّى التكيف مع المستجدات الحاصلة داخل الدولة والمجتمع.

في هذا الصدد، أصدرت الجامعةُ الوطنيةُ لموظفي التعليم، التابعةُ للاتحاد الوطني للشغل في المغرب، الذراع النقابية لحزب العدالة والتنمية، عقب اجتماع مكتبها الوطني في 10 سبتمبر/ أيلول الجاري، بياناً دعت فيه «الحكومةَ الجديدةَ المرتقبة إلى تغيير المقاربة للشأن التعليمي، والمبادرة إلى تجاوز الاحتقان الذي تعيشه المنظومة جرّاء التهميش الذي تعاني منه جلّ الفئات، والتسريع بحل الملفات المجمدة دون مبرر من طرف الوزارة الوصية». وأكّدت «ضرورة إخراجَ النظام الأساسي لموظفي وموظفات وزارة التربية الوطنية على أساس أن يكون منصفاً (..) ودامجاً لجميع الفئات، وفي مقدمتهم الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد».

مؤكّدٌ أن هذا البيان كان سيبدو عادياً، لو أنه صدر قبل الانتخابات التشريعية والجماعية والجهوية الأخيرة. أمّا وقد صدر بعد أن ظهرت نتائجها التي تكبّد فيها الحزب الإسلامي هزيمة قاسية جداً، فذلك يدلّ ليس فقط على قصر نظر الحزب والنقابة، بل يدلّ أيضاً على جرأة غير مفهومة في التمادي في استغباء المغاربة وتبخيس حسّهم السياسي، والرهان على نسيان ما كان قد تفوّه به قادة الحزب، ولا سيما في ما يتعلق بملف الأساتذة المتعاقدين. فقد سبق لرئيس الحكومة الأسبق، عبد الإله بن كيران، أن انتقد الإضرابات التي خاضها هؤلاء الأساتذة في سياق مطالبتهم بالدمج في الوظيفة العمومية. ومنذ بدأ العملُ بالتعاقد في قطاع التعليم (2016)، لم تتردّد الجامعة الوطنية للتعليم في تأييد ما اتخذته حكومتا بن كيران وسعد الدين العثماني من قرارات بشأن موظفي هذا القطاع، التي صبّ معظمها في التراجع عن المكتسبات الاجتماعية التي حازها هؤلاء على مدار عقود. واصطفّت إلى جانبهما لاعتباراتٍ حزبية محضة. بيد أن صعود التنسيقية الوطنية للأساتذة المتعاقدين وتحوُّلَها إلى رقم أساسي في الملف، دفعا الجامعةَ إلى مراجعة حساباتها، بالدعوة إلى خوض إضرابات، في مسعى لاستخلاص عائدها السياسي لفائدة الحزبِ الذي كان يمنّي نفسَه بولاية حكومية ثالثة.

تبدو طريفةً دعوةُ الجامعة الحكومة (لم تتشكّل بعدا!) إلى دمج هؤلاء الأساتذة في الوظيفة العمومية. وقد درج العرفُ على أن الحكومات والوزارات تحتاج مُدداً معقولة لمعرفة الملفات والمشكلات التي ستنكب على معالجتها، ما يعني، ضمناً، أن هذه الدعوة ليست إلا مزايدة حزبية، ولعباً في الوقت الضائع. وكان يجدر بالجامعة، وبالاتحاد الوطني للشغل الذي تنضوي تحت لوائه، أن يبادرا إلى فتح نقاش مسؤول وجدّي بشأن التراجعات الرهيبة التي عرفها الملف الاجتماعي، إبّان الولايتين الحكوميتين اللتين قادهما حزب العدالة والتنمية، والتي كانت أحد الأسباب الرئيسة التي عجّلت باندحاره في انتخابات الأسبوع الماضي. أما التوسّل بكلامٍ مكرور مستقى من معجم البيانات النقابية التقليدية، وفي هذه الظرفية بالذات، فلا يمكن تفسيره إلا بسذاجةٍ سياسيةٍ مترسبةٍ في هياكل الحزب الإسلامي وأذرعه المختلفة، أو رسالةٍ مساومةٍ يريد تمريرها، من خلال نقابته، أولاً إلى معسكر الأحزاب التي تصدّرت نتائج الانتخابات، والتي يُرتقب أن تكون ضمن الائتلاف الحكومي، مفادها بأنه ما زال في وسعه تحريك ذراعه النقابية واستثمار الملف الاجتماعي لإرباك خصومه، وثانياً إلى «جهاتٍ معينةٍ» في الدولة، ربما في محاولةٍ للتخفيف من حدّة الأضرار التي لحقت بالحزب بعد خسارته الانتخابات.

أفرزت نتائج الانتخابات ميزان قوى جديداً داخل الحقل الحزبي، وعدمُ أخذ حزب العدالة والتنمية ذلك بالاعتبار لا يعمّق أزمته التنظيمية والسياسية فقط، بل يجعل كل ما يصدر عن أذرعه من بيانات ومواقف شروداً سياسياً لا غير.

«التعاون الإسلامي»... مأزق منظمة

ممدوح الشيخ

تتجمع في الأفق سحب انقسام جغرافي/ أيديولوجي في العالم الإسلامي، لا يُستبعَد أن تكون له عواقب وخيمة على «منظمة التعاون الإسلامي»، التي نشأت عام 1969 باسم «منظمة المؤتمر الإسلامي»، رد فعل على حريق المسجد الأقصى الشهير، ثم ظلت بلا فاعلية لسنوات طويلة. وقد كان تغيير الاسم، بعد أكثر من أربعة عقود على تأسيسها، جزءًا من تصوّر شامل لتفعيل دورها. والمنظمة ظلت طوال هذه العقود تدار تحت مظلة «خليجية». وفي العام 2019 ضربتها العواصف العلنية، عندما دعت ماليزيا إلى عقد قمة مصغرة كان مقررًا أن تحضرها تركيا وقطر وإندونيسيا وباكستان، قبل أن تكشف الأخيرة أنها تعرّضت لتهديدات خليجية دفعتها إلى الاعتذار!

وأهمية المنظمة لا تعود إلى نفوذ سياسي يتناسب مع عدد أعضائها الذي تجاوز 55 دولة، بل إلى «الصفة التمثيلية» لمسلمي العالم، في حقبة من التاريخ العالمي يشكّل المسلمون فيه إحدى أكثر مشكلات السياسة الدولية حساسية. ومع انطلاق «الربيع العربي» وثوراته المتتابعة، كان حضور الإسلاميين السياسي، حقيقةً أو احتمالًا، القضية الأكثر استثارة للاهتمام. وفي أزماتٍ متتابعةٍ كانت قضية «منْ يمثل المسلمين؟» تطرح نفسها صراحة أو ضمنًا في سجالات «حرب باردة» بين إسلام يمنح النظم المستبدَّة مشروعية تحتاجُ إليها بشدة في مواجهة، فشل شامل في السياسات وتعارض صارخ مع القيم الإنسانية الأكثر بداهةً واتساقًا مع الفطرة الإنسانية، وفي مقدمتها العدوان المروع على حق الحياة.

ولكي ندرك درجة الهشاشة التي يتسم بها موقف التيار الذي ظلّ مسيطرًا على المنظمة طوال العقود الماضية، يكفي استحضار الانزعاج الشديد، حتى حدود الاتهام والتجريم، من منظمةٍ غير رسمية لم تجد لها مكانًا على خريطة بلاد المسلمين الواسعة، فتأسست في أيرلندا، عن «اتحاد علماء المسلمين» أتحدّث!

ولقد كان عدد كبير من الدول المسلمة، منذ نشوب الثورة الإيرانية، طرفًا بشكل مباشر أو غير مباشر، في استقطاب شيعي سني، بدأ بحرب إيرانية عراقية ثم تطوّر أخيرا إلى: المستنقعين، السوري واليمني، وبين الحروب الثلاث، وبالتوازي معها، لم يتوقف التلاسن المذهبي الطويل يومًا. والمنظمة في الأجل المنظور سوف تكتسب أهمية كبيرة في العلاقات بين الدول المسلمة، وفي العلاقة بين المسلمين والعالم. والأرجح أن تتحوّل إلى ساحة تدافع كبير بين كتلتين، لكل منهما تصوّرها الخاص لقضايا رئيسة. وقد كان صوت المنظمة في أزماتٍ كثيرة تعرّضت لها أقليات مسلمة (كمسلمي ميانمار ومسلمي الصين) غير مسموع، إذا قورن بإدانات رسمية غربية متكرّرة بشأن ما تعرّضت له عدة أقليات مسلمة، وبينما نجد أن «منظمة الوحدة الأفريقية» التي عاصرت، منذ نشأتها، عددًا كبيرًا من الانقلابات العسكرية، قد طوّرت موقفًا واضحًا من الانقلابات العسكرية، مترافقًا مع اهتمامٍ يزداد بوضوح بقضايا حقوق الإنسان والحريات الأساسية، تكاد «منظمة المؤتمر الإسلامي» تكون مكبلة بقيود معسكر «الثورة المضادة»، وهو معسكر عربي في المقام الأول، بينما خريطة شعوب الدول المنتمية إلى المنظمة أكبر بكثير. وعلى الرغم من أن الخارطة ليست منقسمة إلى خارطتين، بالشكل الحاد القاطع، فإن تحولات السنوات القليلة الماضية قد تنبئ عن انقسام مُرجَّح، فمناطق شمال أفريقيا وغربها، والخليج، والهلال الخصيب تكاد أن تفقد آخر هوامش التعبير والفعل الديمقراطي، فضلًا عن الرفض الجذري العنيف لأي حضور للدين في ساحة الشأن العام. في المقابل، تشهد آسيا الصغرى وآسيا الوسطى وامتدادها حتى إندونيسيا نظمًا سياسية أقل استبدادًا وأكثر قابلية لقبول وجود، بصيغة ما، لقوى سياسية ذات مرجعية دينية. وفي صراعات النماذج والمصالح والقيم التي عمّقها «الربيع العربي» والتباين الحادّ مع ما يسمّى «النموذج التركي»، ستكون قضية تمثيل المسلمين قضية شديدة الحساسية. وخلال سنواتٍ قليلة مضت، كانت هناك محاولاتٌ لم تخلُ من خشونة، لإنشاء كيانات تنافس مؤسّسات ذات رصيد تاريخي كبير، كالأزهر، على صفته التمثيلية وقدرته على التأثير وطنيًا وإسلاميًا ودوليًا.

(كاتب وباحث مصري)

قطر تستحقّ الأصلح والأكفأ من أبنائها

هند عبد الرحمن المفتاح

سألني زميل أميركي: «كيف حالكم مع التجربة الأولى للديمقراطية القادمة، هل أنتم فعلا مستعدون لها»؟ أجبته باختصار: «لا يمكن وصفها بالتجربة الديمقراطية كما هي في الغرب، وقد نحتاج عقودا لبلوغها، والمحافظة على إبقائها صحية. ولكنها التجربة الأولى لنا للمشاركة الشعبية في السلطة التشريعية. وأخذاً في الاعتبار حداثتها، فلا يمكن تقييمها، بما في ذلك استعداد الشعب لها ومدى نجاحها إلا بعد دورتين وربما أكثر».

لا يختلف اثنان على أن انتخابات الشهر المقبل (أكتوبر/ تشرين الأول) لمجلس الشورى منعطف تاريخي في قطر مهم جدا، وسيؤثر في «هوية السلطة التشريعية وقوتها» ودورها المأمول محلياً وخارجياً، وسيعوّل المنتخبون على الأعضاء القادمين في تمثيلهم الداخلي في بحث شؤونهم ومناقشتها، والتمثيل الخارجي للوطن. في الواقع، هناك حقيقة لا يمكن تجاهلها، ولا بد من أن يستوعبها الناخبون جيدا، وهي أن أعضاء المجلس المقبل، وبعيدا عن أي نقدٍ لقانون الانتخابات وما أفرزه من جدليات وقوة تأثير القبلية في مسار التجربة الحالية ومصداقيتها، فإن أعضاء المجلس لن يمثلوا أي ناخب/ قبيلة/ دائرة بعينها، بل سيمثلون الوطن ككل. وأسترجع هنا حوارا مثيرا بيني وبين طلبة الماجستير في معهد الدوحة للدراسات العليا في أحد المقرّرات في ربيع 2019، حين كنا نناقش الانتخابات المقبلة وأثرها في الإصلاح المؤسّسي، حيث سألني أحد الطلبة، ولم أكن أعلم حينها أنه من دائرتي الانتخابية، إن كنت سأرشح نفسي، فأجبته بالنفي، من باب إعطاء الفرصة لغيري من الكفاءات القطرية النسائية. ولكني سألته من باب الفضول: «هل ستصوّت لي إن كنتُ من دائرتك، ومن أفضل المرشحين علما وخبرة وخدمة للوطن»، فأجابني مباشرة وبدون تردّد: «كلا، سأختار المرشح من قبيلتي». فسألته: «هل تعتقد أن ابن قبيلتك عندما يصبح عضواً في المجلس سيُمثلك وقبيلتك فقط، وأن ممارسته مهامه وصلاحياته ستكون لصالحك وقبيلتك فقط؟ وهل ممارسته حقه في استجواب أي مسؤول سيكون لقضاء معاملة لك أو لعلاج معضلة خاصة بك وقبيلتك فقط؟ ومن باب بعض أمنيات الناخب ووعود المرشح، هل سيمنحك الأرض التي تريدها؟ وهل سيضمن لك التسهيلات الإدارية والمالية اللازمة لإنشاء مشروعك التجاري؟ وهل سيوفر تأمينا صحيا حكوميا خاصا، لك ولأفراد أسرتك؟ وهل سيحصل لك على موافقة اللجنة الطبية لعلاج والدتك في الخارج؟ وهل سيحصل لابنك على استثناء من شروط القبول لبعثات التعليم؟ وهل سُيعجّل من إجراءات توظيف ابنتك المهندسة، والتي ما زالت قيد الإجراء منذ سبعة شهور؟ وهل.. وهل..؟». وأكملت حواري معه وبقية الطلبة بالقول: «كما أن الانتخابات وعضوية مجلس الشورى ليست تمثيلا فرديا ولا قبليا، وليست وجاهة ولا شرفا، فإنها ليست امتيازات خاصة للعضو وناخبيه من بني قبيلته/ دائرته، وليست وعوداً وردية وشعارات رنّانة منمقة تخاطب عواطفنا الجياشة، وفزعتنا القبلية على حساب الوطن، ومن يظن ذلك فهو مخطئ».

وهنا الفرق بين انتخابات المشاركة الشعبية الفكرية، والتي تعتبر ثقافة ومهارة مجتمعية وانتخابية في الوقت نفسه، (كما هي في ديمقراطية الغرب) وانتخابات المشاركة الشعبية بحق المواطنة، والتي قد تعتبر مجرد ممارسةٍ تغلب عليها العاطفة، وربما أصوات مُوجّهة لفوز بعض أفراد القبيلة/ الدائرة، فالأولى حيادية ونزيهة، وتعتمد معياري الأصلح والأكفأ، وتسعى إلى المصلحة العامة للوطن إجمالاً. والثانية يغلب عليها ممارسات وثقافة الفزعة والعاطفة القبلية بعيداً عن معياري الأصلح والأكفأ، بل قد يكون المعيار الوحيد هو صلة القرابة وضمان المحافظة على تمثيل القبيلة في المجلس!

لهذا، نحن في حاجة إلى مراجعة ثقافة التصويت وممارساته، لضمان وصول من يُمثّلنا جميعا ويُمثل وطننا. إننا بحاجةٍ إلى إعادة النظر في الاختيار الصحيح للمرشّح، حسب كفاءته وعلمه، وما تركه من أثر طيب وأعمال وسيرة حسنة، وبصمة ما زالت تتحدّث عنه في خدمة مؤسسات الدولة والمجتمع، ومن أثبت قدرته على الإصلاح والتطوير. إن أردنا بلوغ المشاركة الشعبية الفعلية والجذرية في الإصلاح والتطويرالتشريعي والمجتمعي والمؤسسي، فعلينا، نحن الناخبين، أولاً إدراك قيمة أصواتنا الانتخابية وقوتها، وثانيا وضعها في المكان الصحيح، ومنحها للمرشّح الأكفأ والأصلح، بعيدا عن المجاملات المجتمعية

> على كل مرشّح في انتخابات مجلس الشورى أن يستوعب ويعي تماماً أن عضويته تكليف وواجب ومسؤولية وطنية

للقبيلة والدائرة وأصحاب المال والجاه والسُلطة. أصواتنا مسؤولية وطنية وأمانة كالشهادة، إما أن تكون شهادة حق لنفع البلاد والعباد أو شهادة زور لضرّ البلاد والعباد، فأي مشروع تشريعي أو مقترحات المناقشة أو حتى استدعاء لأي مسؤول لن يكون لصالح فرد ما أو قبيلة ما، بل لصالح الوطن والمواطن. كما على كل مرشّح أن يستوعب ويعي تماماً أن عضويته تكليف وواجب ومسؤولية وطنية، تتطلب الجد والإخلاص والفهم التشريعي والمشاركة الفعلية لدوره المأمول في خدمة الوطن والمواطن. ولنتذكّر، أخيراً، إن أردنا فعلا الممارسة والمشاركة الشعبية الصحية والسليمة، فلنضع مصلحة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار، ولنوقن تماما أن أصواتنا أمانة، وأن أدوارنا، نحن الناخبين، لا تنتهي بالإدلاء بأصواتنا ولا بعد الفرز، بل يحقّ لنا ممارسة دور الرقيب على أداء المرشّح الذي حصل على أصواتنا ومشاركته الحقيقية في المجلس المرتقب.

ختاما، لا نعلم كيف ستنتهي التجربة ولا مخرجاتها، ولكننا نسأل الله العلي القدير أن يجعل لنا في هذه التجربة كل الخير لوطننا، وأن يُولّى علينا خِيارنا، وأن يُسخرهم لخدمة الوطن، فقطر تستحق الأصلح والأكفأ من أبنائها.

(أكاديمية، عضو سابق في مجلس الشورى القطري)

لا شيء تغيَّر في المشهد السياسي المغربي

كمال عبد اللطيف

كشفت الانتخابات المغربية التي انتظمت في 8 سبتمبر/ أيلول الماضي جملةً من المعطيات التي ستكون لها آثارها في البنية العامة للنظام السياسي المغربي، بمختلف مكوّناته، دولةً وأحزاباً ونقاباتٍ وتنظيماتٍ مدنية. نحن هنا لا نُوَجِّهُ نظرنا صوب الأحزاب التي نَفَضَ الناخب يده منها، ولا صوب الأحزاب التي احتلّت الصفوف الأولى في ترتيب نتائج الاستحقاقات التشريعية والجماعية والجهوية، ذلك أن المتابعين للشأن السياسي المغربي يعرفون جيداً من خلال السياسات والمواقف والمعارك التي مُورست زمن قيادة حزب العدالة والتنمية الأغلَبية الحكومية من 2011 إلى 2021، ساهمت في التهييء لنهاية الحزب، وأن تقاليد البسملة التي عَمَّمها في الإعلام وفي مواقع التواصل الاجتماعي تقترب من إكمال دورتها الزمنية المرسومة بعناية ودقة.

معطيات عديدة حصلت في التاريخ الثقافي والسياسي المغربي منذ الاستقلال في 1956، وساهمت تجارب الأحزاب الوطنية الأكثر تعبيراً عن تحوُّلات المجتمع المغربي، كما ساهمت الثقافة المغربية الجديدة في ترسيخ قيم كثيرة، وبدأ الجميع يدعو إلى ضرورة إغلاق فاصل الشعبوية الدينية، وأوهام الزعامات الكاشفة لكثير من صور البؤس في مشهدنا السياسي، وكثير من العجز في القول والعمل.. إضافة إلى ما يمكن أن يلمسه الملاحظ من تكرار الأخطاء في تجربة التناوب التوافقي سنوات 1998-2007، حيث يسود الاهتمام بتوسيع المكاسب المرتبطة بشهوة السلطة وإغفال الحزب والمجتمع، وحيث تسود حسابات المواقع بين إخوان الأمس، فيمهّدون بأنفسهم لتوسيع التناقضات الناتجة عن صور استخدامهم في تمرير مواقف كانوا يدافعون عن نقيضها (زراعة القنّب الهندي، التوقيع على معاهدة التطبيع .. إلخ)، ويحرص الجميع على مواصلة المحافظة على المواقف نفسها بمبرّرات واهية. لا ينبغي أن نغفل، إضافةً إلى كل ما سبق، رغبة النظام السياسي القائم في تجديد البنيات الحزبية، وذلك بعد فعل التآكل والانقسام الذي لَحِق الأحزاب الوطنية الكبرى، ولأن حزب العدالة والتنمية كشف، خلال العشر سنوات التي تَحمَّل فيها المسؤولية الحكومية، أنه بدون مشروع مجتمعي، ولا أفق تاريخي قادر على مُواكبة التحوُّلات الجديدة في المغرب وفي العالم، حزب يمشي الخيلاء، معتقداً أنه ينطق حكمةً وسياسة، وأغلب قادته يتفوهون بقفشاتٍ وحكاياتٍ لا علاقة لها بكل ما يجري في المجتمع المغربي، ولا علاقة لها بالتحدّيات التي تُواجِهُهُ في الداخل والخارج. انتبه المراقب السياسي المتابع للانتخابات أن الاستعدادات الكبرى التي جرت قبل موعد الانتخابات تمثلت أساساً في لجوء أغلبية الأحزاب لفئة الأعيان لضمان مقاعد، وذلك على حساب باقي المكوِّنات الأخرى للأحزاب. وقد ساهم اتساع دائرة الأعيان في المجتمع وتنوُّع أدوارهم ومجالات عملهم في الالتقاء بعينة كبيرة منهم، رجال الأعمال وكبار المُلّاك، وأصحاب المقاولات الكبرى والمتوسطة، وشيوخ القبائل في البوادي المغربية، ومسؤولي الفرق الرياضية والفنية، وكبار الشخصيات في مجال الصناعة والتجارة.. حيث حَرصَت أغلبية الأحزاب على ترشيح أفراد منهم وتزكيتهم، بل أكثر من ذلك وجدنا في حوارات سياسية كثيرة أنجزت مع بعض الأمناء العامين للأحزاب قبل الانتخابات، إشارات إيجابية على مكانة الأعيان وأدوارهم في المجتمع، وكذا أهمية انخراطهم ودمجهم في المؤسسات السياسية المنتخبة.. وعلى الرغم من أن هذه المسألة تحصل عادة في أغلب الاستحقاقات التي عرفها المغرب، إلا أن المتغيرات التي لحقت منظومة الأحزاب في السنوات الأخيرة حوَّلتها إلى ظاهرة عامة ومشتركة بين مختلف الأحزاب.

لم تعرف النقاشات التي واكبت عملية الإعداد للانتخابات أي تطوير لبرامج الأحزاب، والسجالات التي ملأت وسائل التواصل الاجتماعي، تَمَّ التركيز فيها على نقد استخدام المال، كما تَمَّ التركيز في الاستحقاقين السابقين على نقد استخدام الدين والشعبوية الدينية، وبدا كأن النقاش الدائر في فضاءات التواصل يتّجه إلى إنهاء أمرٍ مرتّب، مثلما حصل في استحقاقات 2011 و2016، فلم يساهم، كما كان المغاربة ينتظرون، في تطوير آليات الانتقال الديمقراطي في بلادهم. أصبحت الكلمة اليوم للأعيان ولأخلاق الترحال من حزب إلى آخر، وقد أصبحت فضيلة وحسنَ تدبيرٍ، بحثاً عن الفوز بمقاعد في المجالس المنتخَبة.. أما الجمعيات السلفية التي تلتقي مع بعض دعاوى حزب العدالة والتنمية، فقد استشعرت، مثل غيرها، الأخطاء الكبيرة المرتكبة في فترتي ولايته، ولم تمنحه أصواتها. أنهت انتخابات 8 سبتمبر فاصلَ الحزب الذي اعتقد أنه الحل، وأنه وحدَه القادر على فك عقدة

> كشف حزب العدالة والتنمية، خلال العشر سنوات التي تَحمَّل فيها المسؤولية الحكومية، أنه بدون مشروع مجتمعي

الانتقال الديمقراطي، «والقضاء المبرم على الاستبداد والفساد»، إلا أنه انشغل طيلة عقد بشعار «الإصلاح في ضوء الاستقرار»، معتبراً أنه عنوان استقرار مجتمع ونظام، ولم ينتبه إلى أن التعثر الذي حصَل لحظة تكليفه باقتراح الحكومة في الولاية الثانية سنة 2016 يعود إلى أخطائه المتمثلة في التضخم الزائد الذي بدأ يلازمه، فانقسم الحزب وأصبح برأسين، أحدهما يظهر ويختفي.. هذا في وقتٍ كان الجميع يعرف أن مظهر قوة الحزب يعود أساساً إلى التراجعات الحاصلة في بنية اليسار المغربي. لنعد إلى الانتخابات ونتائجها، ونفكّر في الأغلبية الجديدة التي يجري الإعداد لها، ونتساءل، في سياق الدورة السياسية الجديدة، عن الخيارات التي سترسم في السياسات العامة، خصوصاً ونحن أمام مشروع تنموي جديد، أعدَّته لجنة خاصة، وساهمت الأحزاب مجتمعة في بناء مفاصله الكبرى، وهي مطالبةٌ اليوم، بعد إغلاق فاصل الإسلام السياسي، بالتفكير في التنمية والتقدّم ومواجهة تحدّيات الراهن المغربي، بعد عشر سنوات من التدريب على الحداثة المعكوسة، والضجيج الذي لم يُنتج سوى التراجعات والخيبات.. فهل تستطيع الأغلبية الجديدة بناء مشهد سياسي جديد؟ وقبل الإجابة، نتصوَّر أنه لا شيء تغيَّر اليوم في مشهد المغرب السياسي.

(كاتب مغربي)

النفق الموصل إلى السوسنة

حلمي الأسمر

على حوافّ الحدث الأكثر إثارةً في الأيام الماضية، يمكننا وضع بعض النقاط على حروفٍ تحللت بفعل المفاجأة، أو ربما نتيجةً ضباب في الرؤية، أو كثرة المحبطات والانهياراتً التي أصابت فلسطين وقضيتها، فيما بدا أنه قاعٌ وصلت إليه بعد قيعانٍ كثيرة، كنا نظن أنها ستكون الأخيرة، ليتبيّن لنا أن ثمّة قيعانا أخرى قادمة.

نفق الحرية الذي لم يحفر فقط أسفل معتقل جلبوع، بل في عمق الوعي الصهيوني، شكّل حدثا مزلزلا، حتى مع إعادة أربعة من الستة من مقاتلي الحرية إلى المكان الذي انتزعوا منه حريتهم، ربما لم يبالغ رامي عفوديا، المسؤول السابق في مصلحة السجون الصهيونية لإذاعة كان، حين قال إن نجاح الأسرى الفلسطينيين في الهرب من سجن جلبوع يشبه فشل إسرائيل في حرب 73. وربما تكون هذه العبارة أكثر تهذيبا مما قاله خبير صهيوني، لم تذكر الأخبار اسمه، ربما لفداحة التعبير، حيث قال، ما حُفِر ليس نفقاً في الأرض بل في مؤخّرتنا!

ربما تكون هذه التعبيرات الأكثر تكثيفا للصدمة التي حدثت في كيان العدو. وفي المقابل، مسّ الحدث الجلل عصب الكرامة المجروحة للفلسطيني، فكهربته بشحنةٍ نوويةٍ من الشعور بالفخر والزهو والكبرياء، إذ شعر الشعب كله بنشوة انتصار كان بحاجة ماسة لها. وهنا لا بد من ملاحظة، فقد وحّد هذا «الانتصار» على المنظومة الأمنية للعدو كل الشعب، وهدَم كل الحدود والحواجز التي صنعتها السياسة والأيديولوجيا وسنوات الاحتلال الطويلة، وتلك واحدةٌ من خيرات المقاومة الكثيرة، ومؤشّر يدلّنا، ببساطة، على كيفية هدم الانقسام واندثاره الذي أريد له أن يكون معول هدم في الجسد الفلسطيني. ولعل هذا يجيب عن سؤالٍ غدا أزليا، عن كيفية توحيد الشعب وإزالة الانقسام، إنه بلسم المقاومة.

في مسألة تشخيص حالة الحزن التي أصابتنا، بعد إعادة أربعة من مقاتلي الحرية إلى الأسر، لا بد من استحضار حقيقةٍ قد تغيب عن الذهن، في ذروة الانفعال، فحين ينتزع أسيرٌ حريته من سجنٍ يشبه القلعة في تحصينه، وحين يخترق بضعة رجال منظومة أمنية متطوّرة وصلبة لكيانٍ عاتٍ، فهي بكل المقاييس صفعة مدوية ولطمة مهينة. أما حين تعيد أجهزة الكيان اعتقاله، فهذا ليس شيئا يذكر، لأن فرق الإمكانات المهول بين الأسير الواحد والدولة المدجّجة بالأجهزة والأسلحة (وقصّاصي الأثر!) يجعل الأمر أشبه بجيشٍ ضخم، يواجه مقاتلا أعزل. وضمن هذا السياق نقرأ «الإخفاق» في حفاظ الأسرى على حريتهم التي انتزعوها، فهو في حقيقته سلوكٌ بشري محض، قابله في بداية الحدث اختراقٌ عظيم، يمحو أي ضعفٍ يتلوه. وما أجمل ما قيل: الستة هزّوا كيانا من ستة ملايين، فالواحد بمليون. هي معادلة العصر الفلسطيني الجديد، بغض النظر عن مآلات الحدث الذي حقق هدفه.

أما فيما يخصّ حرب الروايات التي سردت وقائع الحدث، وصراع «الحقيقة» في كل ما قيل، فثمّة كثير مما يقال، خصوصا أن العدو انفرد في سردية الحكاية، فكان المصدر الوحيد لما يجري جهاز الأمن الصهيوني، وما يسمح ببثه عبر وسائل إعلامه، بعد فرضه طوقا صارما من السرّية على مجريات الحدث.

في قصة وجود الحاضنة الشعبية للأسرى الذين انتزعوا حرّيتهم، بدا أن بعضهم حاول تصوير الشعب الفلسطيني كأنه من صنف فريد من البشر، فلسطينيو الداخل الفلسطيني مثلا لم يكونوا ملائكةً في أي وقت، فمنهم المجنّدون في «جيش الدفاع!»، ومنهم المختصون في تعذيب المعتقلين، ومنهم قصّاصو الأثر، وهؤلاء أخطرهم، فقد لعبوا دورا حاسما في تعقب آثار الأسرى الذين انتزعوا حريتهم، ومنهم مجرمون أعضاء عصاباتٍ يقتلون إخوانهم لأسبابٍ إجراميةٍ بحتة، والعنف المجتمعي المتفشّي في أوساطهم غدا سرطانا خطيرا لا تُخطئه العين، وهو جزءٌ من الحرب التي يشنها الاحتلال على هذا الشعب، إذ يتم تسهيل تزويد هذه الفئة بالسلاح والمخدّرات، الشعب الفلسطيني كغيره من الشعوب فيه الصالح والطالح. المهم أن أسرانا الأحرار سجّلوا ما عليهم من بطولة.. وتمكّنوا من إهانة منظومة الاحتلال والانتصار عليها، ووددنا لو تمت خطتهم بالخلاص، لكن الباقي على أمة المليار ونصف المليار نسمة. إلى هذا وذاك، فلسطين مساحتها صغيرة، ولا غابات أو مناطق جبلية شاسعة للاختفاء فيها، يحتلها عدو متقدم تقنيا وعملياتيا. ولهذا لم يكن غريبا أن تنتهي عملية انتزاع الحرية في جزء من منها إلى ما انتهت إليه.

> حين تنتصر «دولة» على فرد أو أفراد، فهذا طبيعي. أما حين «ينتصر» فرد على دولة فتلك هي المعجزة

في النهاية، حين تنتصر «دولة» على فرد أو أفراد، فهذا طبيعي. أما حين «ينتصر» فرد على دولة فتلك هي المعجزة، وقد حقّق الستة معجزتهم، وأعادوا وضع قضية الأسرى التي كثيرا ما تُنسى، على رأس أولويات الفلسطينية، وتمكّنوا من وضعها في مقتبل كل نشرات الأخبار، والشغل الشاغل لمنصّات التواصل الاجتماعي.

بقيت إضاءة على السجن الذي تردد اسمه آلاف المرات، وأملا في إزالة مسحة التهويد للمكان، نقول إن جلبوع اسم عبري أطلق على مرتفعات بلدة فقّوعة، القرية الوادعة في الشمال الشرقي من مدينة جنين. ومن أشهر ما يميز هذه القرية نبتة «سوسنة فقّوعة» التي اعتُمدت نبتة وطنية لفلسطين، وهي نادرة على مستوى العالم، تتميّز بلونها البنفسجي، ولا تنمو إلا في تلك المنطقة. ولهذا ، يحق لنا أن نسمّي النفق والسجن، تيمنا بهذا الاسم: نفق سوسنة فقّوعة، النفق الذي حفره الأبطال، ليصلوا إلى سوسنة الحرية، وقد فعلوها.

(كاتب من الأردن)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads